



العدد (17735) – السنة الحادية والخمسون – الثلاثاء 2 جمادى الأولى 1448هـ – 13 أكتوبر 2026م

قضايا وآراء

13

أخبار الخارج

مسؤولية الغرب الأخلاقية عن محنة الفلسطينيين

عندما نمنع النظر إلى قطاع غزة، الذي يربز اليوم تحت وطأة الدمار العارم، وحيث تحمل الأجيال الناجية ندوب الحرب الجسدية والنفسية الدائمة، تبرز إدانة دامغة لعصرنا: لقد وقف العالم يراقب الأهوال وهي تتكشف لحظة بلحظة، ممتلكا كل الآليات القانونية والسياسية والمؤسسية اللازمة لوقفها، ومع ذلك لم يحرك ساكنا.

وعلى مدى أشهر، ثم سنوات، وضعت الكارثة في غزة كلا من منظومة القانون الدولي، ونزاهة الحوكمة العالمية، والضمير الأخلاقي للبشرية على المحك. ومن أروقة منظمة الأمم المتحدة إلى المحاكم العليا في لاهاي، لم يكن ما شهدهنا نتاجا لقصور في المعلومات، بل كان استسلاماً مخزياً للإرادة السياسية والأخلاقية.

يندر أن يُصدر التاريخ حكماً بأثر رجعي يتسسم بهذه السرعة والقسوة. فبعد مرور ثلاث سنوات على أحداث السابع من أكتوبر 2023، تكمن الأماسة الحقيقية لما يجري في غزة في أن تلك الوحشية لم تكن خفية قط، بل إنها مباشرة وبتقنية عالية الوضوح لجمهور عالمي تابع الأحداث وناقشها وانتشغل بالإجراءات الشكلية، بينما سمح لها بالاستمرار.

تنواصل الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين حتى اليوم بلا هوادة ودون انقطاع. ورغم امتلاكها التفوذ الكافي لوقف الأزمة، لم تتدخل القوى الدولية الكبرى، مما أتاح للنظام الحاكم في إسرائيل ومستوطنتيه تصعيد ونيرة العنف في كل من قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة.

ومع انقشاع غبار الحرب تدريجياً، بات الانهيار الهيكلي المؤسساتي الدولي جلياً لا لبس فيه. لقد فشل العالم في وقف الإبادة الجماعية في غزة، لا لغياب الوعي أو التحذير، بل لأن النظام الدولي "القائم على القواعد" (أو ما يُعرف بالنظام الغربي) يعاني من أفاكس هيكلي وأخلاقي، ومصاب بالشلل جراء التواطؤ والجبن وازدواجية المعايير.

لقد تشظت الحرب في غزة أن القانون الدولي الإنساني ليس سوى أداة انتقائية في يد الغرب؛ إذ يُطبق بسرعة على البعض، بينما يتم تجسيد العمل به حين يتعارض مع مصالح الأقوياء.

خلال الأشهر الأولى من الهجوم الإسرائيلي، وبينما كانت أعداد القتلى تتصاعد لتصل إلى عشرات الآلاف وتسوّى أحياء بأكملها بالأرض بمن فيها من سكان، لجأ الدبلوماسيون حول العالم إلى ما يتقونته تماماً: استغلال الإجراءات البيروقراطية للمماطلة وكسب الوقت.

وبينما كانت المستشفيات محاصرة ويخضع

بقلم: د. رضا بنهام ○

الأطفال لعمليات بتر للأطراف دون تخدير وعلى أراضي غارقة في الدماء، تحول مجلس الأمن الدولي إلى ساحة للجمود؛ إذ أفرغت الهيئة العالمية الأولى المعنية بالأمن الجماعي الإجماع الدولي من فاعليته ورضخت بالتالي لتهديدات القوى العظمى.

لقد قوبلت القرارات المتكررة الداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار إما باستخدام حق النقض (الفيتو) أو بتفريغها من مضمونها وتحويلها إلى مجرد عبارات جوفاء لا أثر لها على أرض الواقع.

وفي غضون ذلك، كانت المحاكم الدولية تتداول بدقة متناهية في التفاصيل القانونية الدقيقة المتعلقة بالإبادة الجماعية، بينما كانت المقابر تتكاثر والفظائع تنواصل دون انقطاع.

وبينما تنتظر محكمة العدل الدولية بتأئُّ في حكمها النهائي بشأن قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل عام 2023، يجري محو ذكريات ملموسة عن فلسطين، وتُطمس قرون من التاريخ والثقافة وجذور الأنساب المتوارثة. فبالنسبة إلى فلسطين، العدالة المتأخرة ليست مجرد عدالة ضائعة، بل هي إبادة جماعية متكاملة الأركان.

تكشف ثلاث سنوات من الإفلات من العقاب وغياب الملاحقة القضائية عن جرائم الإبادة الجماعية، إن قيمة الحياة البشرية تقاس بمعايير متغيرة؛ إذ يجري تقييمها بناءً على العرق والموقع الجغرافي، وكذلك بالمصلحة السياسية.

وبالنظر إلى السوراء، لا تبدو هذه المماطات الإجرائية والإدارية مجرد جمود هيكلي، بل أقرب إلى عملية تستر متعددة. فكل شهر أهدر في الجدل حول دلالات مصطلح «المرات الإنسانية» أو مدى الامتثال للقانون الدولي، كان بمثابة منح ضوء أخضر للعدوان العسكري الإسرائيلي.

وتقع أشد الانتقادات عن السنوات الثلاث الماضية على عاتق القوى الغربية. فتلك الحكومات التي لا تمل من إلقاء المحاضرات على العالم حول حقوق الإنسان والنظام القائم على القواعد والمبادئ القانونية الدولية، لجأت إلى تبريرات أخلاقية ملتوية ومصطنعة وذلك من أجل تسويق ما لا يمكن تبريره.

لقد شهدنا توافد قادة العالم إلى إسرائيل معلنين ولاعهم المطلسق وغير المشروط، وموفرين تدفقا مستمرا من النخائن التي حولت الجامعات والمدارس والمستشفيات والأسواق والمكاتب والمخابز ودور

العبادة والمجمعات السكنية إلى ركام.

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

خريطة القوى السياسية في الانتخابات الإسرائيلية القادمة

والتي ستجيب عنها الأيام القليلة القادمة، هل سيقهتل الوحش الجريح الخائف المرتعد «نتنياهوو» حربا جديدة تعلن على أثرها حالة الطوارئ حسب الدستور في إسرائيل وتلغى أو تؤجل الانتخابات؟ هل سيلتحق «نتنياهوو» ب «ترامب» في حال قرر شن حرب على إيران ويكون التحاقه به بهدف إلغاء الانتخابات وليس نتيجة الحرب؟

إذا تمكن معسكر «التغيير» المناوئ لـ«نتنياهوو» من تشكيل الحكومة القادمة، هل سيواصل سياسة «نتنياهوو» ولكن بلغة مقبولة وواجهة مختلفة تسوقه لدول العالم والهيئات الدولية، وتعود دولة الاحتلال مقبولة كما قبل السابع من أكتوبر 2023م؟

هل مستقبل الأحزاب الدينية سيكون لها الكلمة الفصل في دعم أي من المعسكرين لتشكيل الحكومة الجديدة القادمة، «نتنياهوو» يصرخ ويؤلب الرأي العام الإسرائيلي على المعسكر المضاد بأنه سيسهل الحكومة بدعم من العرب الفلسطينيين؟

الأحزاب العربية هي «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» بقيادة» يوسف جبارين و«حزب التجمع الوطني» بزعامة «سامي أبو شادة» و«حزب العربية للتغيير» بزعامة الدكتور «أحمد الطيب»، وكلهم متحدون والكل اتفق على تشكيل لجنة تحقيق حكومية مستقلة بأبحاث السابع من أكتوبر 2023 م وتحديد مدة ولاية رئيس الوزراء ووضع دستور للدولة.

وفي تسرك عسصري بغض للمجرم «بن غفير» وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي وزعيم حزب «عظمة يهودية» اليميني الفاشي، قدم طلب شطب الأحزاب العربية من ممارسة حقها في خوض الانتخابات وبإعت مساعيها بالفشل وحكمت المحكمة العليا بالسماح للأحزاب العربية بخوض الانتخابات

يوم 27 أكتوبر 2026 م.

وخن على بعد أسبوعين تقريبا من موعد الانتخابات الإسرائيلية، تشير استطلاعات الرأي الأخيرة أن هناك تقاربا في مقاعد المعسكرين الكبيرين، فكل معسكر سيحصل خمسين مقعدا فأكثر قليلا، وهذا لن يمكن أي من المعسكرين من تشكيل الحكومة التي يلزم لتشكيلها الحصول على 61 مقعدا

هناك كثير من الأسئلة المفتوحة

” مع حلول الذكرى الثالثة لأحداث السابع من أكتوبر 2023، منذ أيام، يعود السؤال الذي غاب وسط ضجيج الأيام الأولى: إلى أين نذهب بالقضية الفلسطينية؟ شهد الشرق الأوسط منذ ذلك اليوم عدداً من أعنف أزماته السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأخشى أن يكون ما رأيناه مقدمة لما هو أشد، إذا استمرت إدارة الصراع بالعقلية نفسها.

فلسطين أم القضايا في الشرق الأوسط، وربما إحدى أهم قضايا العالم الحديث. تتداخل فيها حقوق شعب اقُتل من أرضه، وذاعة دينية وتاريخية، واستعمار استيطاني، ومصالح دولية، جعلت حلها يتعثر جيلاً بعد جيل. يتعاطف معها أهل المنطقة لأسباب مفهومة، ويشار بهم كثيرون خارجها، رفضاً للظلم الواقع على الفلسطينيين. والتعاطف مهما اتسع، يحتاج إلى سياسة تحولوه إلى مكاسب. هنا تعفرت التجربة مراراً، وصار الفلسطيني يدفع فمن الاحتلال، وفمن أخطاء من يتصدرون الحديث باسمه.

يقف أمام الحل عاملان يقفلان: تشدد اليمين الإسرائيلي، وغياب قرار أمريكي حاسم يجعل قيام الدولة الفلسطينية التزاماً قابلاً للتفكيك. هناك تحولات أوروبية مهمة، وبعضها تجاوز الكلام إلى الاعتراف بفلسطين، وهناك جهد سعودي مع شركاء عرب وأوروبيين لإحياء حل الدولتين. غير أن الاستيطان وتفتيت الأرض الفلسطينية، يبعدان إمكان تطبيقه. ويمتخ إغراق الأقف السياسي المتشددين فرصة جديدة، كما يمنح القوى الإقليمية الرغبة في التدخل مادة جازمة لتوسيع نفوذها.

عرفنا هذا الاستخدام منذ عقود. كانت نكبة فلسطين من العوامل التي مهدت لصعود الحكم العسكري في أكثر من بلد عربي، ثم أصبحت القضية مصدراً لشرعية أنظمة وعدت بالتحريرو وطلابت شعوبها بالصمت انتظاراً للمعركة. صُنق جمهور واسع وتلك الوعد. كان الجرح حقيقياً، والأمل في الخلاص كبيراً.

ضمت السنوات، وضافت الحريات، وتراجعت التنمية، وبقيت الأرض محتلة، بل توسع الاحتلال. لم تكن فلسطين مسؤولة عن فشل تلك الأنظمة، ولكن اسمها استخدم لحماية الفشل من المساءلة، ولتأجيل مطالب الناس في حياة كريمة، والتفكير بشكل علمي لمواجهة الأزمة.

لم جاءت إيران الثورية بخطاب ديني – مذهبي، ووجدت في القضية مدخلاً إلى مجتمعات عربية وإلى بناء نفوذ يتجاوز حدودها. وساعداً على ذلك إحياط فلسطيني مفهوم، لكنه لا يجعل الخيارات الناتجة عنه صحيحة بالضرورة. ذهبت أطراف فلسطينية إلى تحالفات مع أنظمة عسكرية وبعثية، ثم راهن بعضها على المشروع الإيراني، وابتعد عن دول الاعتدال العربي. خلطت تلك الفصائل بين من يريد تسوية تعيد للفلسطيني أرضه، ومن يحتاج إلى استمرار النزاع ليحتفظ بسوره. تراكت الأخطاء، وكان نصيب الشعب من الهسارة أكبر من نصيب أصحاب القرار. وامتد استغلال المظلومية الفلسطينية إلى خطاب الحوئي والقاعدة و«داعش» وجماعات التكفير. لا يصح

فشل العقوبات الغربية على روسيا

بعد العملية العسكرية الروسية الخاصة قبل أكثر من أربع سنوات فرضت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أيام إدارة حكم الرئيس جو بايدن عقوبات على روسيا الاتحادية شملت مختلف الجوانب الحيا السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية والفنية وغيرها حيث تجاوزت هذه العقوبات 7 آلاف عقوبة لم تفرض على أي دولة في العالم من قبل في تشكلها وحجمها لعزل روسيا الاتحادية في محاولة لمحاصرتها وبالتالي إلحاق الهزيمة الاستراتيجية بها في وتحويلها إلى دولة مثبودة على المستوى الدولي اعتقادا من دول الاتحاد الأوروبي بأن هذه العقوبات سوف تحقق روسيا سياسيا واقتصاديا لإثارة الفوضى داخل المجتمع الروسي قد تؤدي إلى تفكك روسيا الاتحادية وانهيارها على غرار ما حدث لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قبل أكثر من ثلاثة عقود وتحويلها إلى عدة دول صغيرة لإضعافها وبالتالي تراجع مكانتها الدولية كقوة عظمى لا تستطيع مجازاة الغرب.

إلا أنه بعد مضي أكثر من أربع سنوات من العقوبات الصارمة والحصار والمقاطعة اتضح أن هذه العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي عليها لم تحقق أهدافها وإن الاقتصاد الروسي تمكن من التعامل مع هذه العقوبات من خلال اجتباه روسيا الاتحادية نحو الشرق وإقامة علاقات وشراكات اقتصادية مع دول مثل الصين والهند وغيرها التي أبدت استعدادها لشراء النفط والغاز الروسيين وبأسعار رخيصة في حين كانت دول الاتحاد الأوروبي أكثر تضرا من هذه العقوبات وإن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد الأكبر من هذه العقوبات بعد أن اضطرت الدول الغربية إلى شراء النفط الأمريكي بأربع مرات أعلى من سعر النفط والغاز الروسيين كما أدت هذه العقوبات إلى إغراق وإفلاس المئات من الشركات بسبب ارتفاع تكلفة تشغيلها بعد أن كانت تعتمد على البطاقة الروسية الرخيصة وارتفاع نسبة التضخم وزيادة البطالة وارتفاع

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

في حين كانوا يظهرون علنا بمظهر العاجز القلق، وافق هؤلاء القادة أنفسهم -في الخفاء- على شحنات الأسلحة، وعلاوة على ذلك، وفي مشهد مسرحي قاس يهدف إلى تبرئة الذمة إنسانياً، أجازوا إسقاط أكياس هزيلة من الدقيق جواً على المناطق ذاتها في غزة التي ساهموا هم أنفسهم في تحويلها إلى ركام.

لم يقتصر الفشل على أروقة السلطة، بل شمل أيضا المشهد الإعلامي السائد برمته. فعلى مدى أشهر، كافح المراسلون الميدانيون في غزة -أو لكّ الذين نجوا من الاستهداف والقتل والمنهج الذي طال المئات من زملائهم- لاختراق جدار من الرقابة الصارمة وخطاب نزع الإنسانية.

وفي الغرب، ثلوت وسائل الإعلام التابعة للشركات في محاولات مضنية لتنميق اللغة وطمس الحقائق، سعياً منها لحجب المسؤولية المباشرة لإسرائيل عن العنف المستمر. فقد عمدت هذه المنابر إلى التقليل من شأن مقتل الفلسطينيين عبر استخدام صيغ لغوية محايدة - مثل كلمة «ماتوا»- لتصوير الضحايا بأعدادهم الهائلة وكأنهم مجرد «أضرار جانبية»، وذلك بالترزامن مع إسحاح المجال للأصوات التي تدافع عن شرعية الحرب.

غير أن رد فعل الرأي العام كشف عن شرح أعمق. فقد خرج الملايين في مسيرات جابت مدن العالم، مطلقين واحدة من أضخم حركات التعبئة المستمرة المناهضة للحرب منذ جيل كامل.

ومع ذلك، ظلت الفجوة بين الحكومين والحكام سحيقة، بل ومطلقة، إذ أثبتت الديمقراطيات الغربية أنها محصنة تماماً أمام المطالب الأخلاقية لمواطنيها. لقد كان الصمت الذي خيمَ على السنوات الثلاث الماضية صمناً مدوياً، إذ لم يكن هناك أدنى شك بشأن وقوع الإبادة الجماعية، ولا تقصٍ في القوانين الدولية الكفيلة بوضع حد لها. وبدلاً من ذلك، يقع الفشل بالكامل على عاتق المؤسسات الغربية وحراسها الذين افتقروا إلى الشجاعة اللازمة للتحرك.

إن السماح بمرور الإبادة الجماعية دون عقاب يخلق سابقة خطيرة تهدد الأمن العالمي؛ فإذا دُفنت مبادئ القانون الدولي والعدالة تحت أنقاض غزة، فإن المجتمع الدولي سيكون في نهاية المطاف بصدد حفر قبره بيده.

○ كاتب وأكاديمي بجامعة إلينوي الأمريكية

فشل العقوبات الغربية على روسيا

بالأسعار بشكل كبير وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن الأوروبي.

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أدرك أن هذه العقوبات لم تؤثر في روسيا ولذلك تواصل مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والولايات المتحدة الأمريكية على أعتاب انتخابات نصفية بعد أقل من شهر لتحسين وضع الجمهوريين بعد أن تراجعت شعبيتهم وارتفاع نسبة المؤيدين للجمهوريين وسط تدمير الناخب الأمريكي

من سياسات الرئيس الأمريكي وخصوصا بالنسبة إلى الحرب مع إيران وتم الاتفاق على تزويد الأسواق الأمريكية بوقود الديزل الروسي خفض أسعار تكاليف الطاقة في محاولة من الرئيس ترامب لدعم الجمهوريين قبل الانتخابات النصفية للكونجرس حيث تم الاتفاق على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 300 ألف طن من الديزل الروسي بصورة فورية خلال شهر أكتوبر الحالي و500 ألف طن خلال شهر نوفمبر المقبل مع الاستمرار في استيراد الديزل الروسي حسب متطلبات السوق الأمريكية.

ونعتقد أن موافقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالطاقة رغم الرغبة الملحة لروسيا الاتحادية لفك الحصار عنها وتخفيف العقوبات عليها فإن هذه الموافقة لم تكن دون ثمن ويبدو أن هناك تقاهمات بين القطيين الكبيرين حول عديد من القضايا الراهنة على المستوى الدولي سوف تكشف عنها الأيام القادمة.

لقد أثبتت الأربع سنوات الماضية أن خيار العقوبات ليس هو الخيار الأمثل لتحقيق الأهداف أو لإجبار الدول على الخضوع وإن التجربة الدولية تشهد على ذلك بعد تجربتها على كوريا الشمالية وإيران والعراق التي لم تؤد أي نتائج فاسمبيل الوحيد إلى حل الخلافات والصراعات هو الجلوس إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار عقلاني يأخذ بعين الاعتبار مصلحة جميع الأطراف دون إملاءات أو تهديدات باستخدام القوة.



بقلم:

د. محمد الرميحي ○

دفع الفلسطيني الثمن قتلاً وتهجيراً وهماً، وسنوات طويلة خلف القضبان. ولا تعني هذه المراجعة إغفاء إسرائيل من مسؤوليتها عن الاحتلال وجرائمه، فالمسؤولية واضحة، المقصود أن

عدالة القضية لا تعصم قياداتها من الخطأ، وأن الاعتراف بالخطأ شرط لتصحيحه، خصوصاً عندما يكون ثمنه حياة أجيال كاملة ومستقبلها. أرى أن المراجعة تبدأ من سؤال بسيط: ماذا أضاف كل خيار إلى قدرة الفلسطيني على البقاء في أرضه وانتزاع حقه؟

مفكرون فلسطينيون طرحوا أسئلة شجاعة عن الوسائل والتحالفات وتكلفة المغامرة، فواجه بعضهم

التخوين والتهميش. لا يمكن بناء سياسة ناجحة إذا صار نقد القرار اعتداء على القضية. من حق الناس الذين تحملوا الخسائر أن يسألوا قياداتهم، وأن يميزوا بين التضحية المفروضة عليهم، والمخاطرة التي تقترن من سؤال دون مشاركتهم. وتفتشي المراجعة أيضاً إصلاح البيت الفلسطيني، وتجديد شرعيته مؤسساته، وتوحيد قراره، وتقديم برنامج يستطيع مخاطبة العالم بلغته ومصالحه. الاعترافات الدولية تحتاج إلى متابعة قانونية ودبلوماسية، وإلى ضغط يمنع الاستيطان، ويحمي السكان ويتيح أعمال

ما تهدم. وهذه أعمال شاقة، لكن نتائجها قابلة للقياس. لا يكفي أن تنسب تعاطف شارع أوروبي، ثم نخسر

أثره بخطاب يخلط بين اليهود جميعا وسياسات إسرائيل، أو بفعل أعسى يمنح خصوما فرصة تشويه الحق الفلسطيني. تلك مسؤولية سياسية وأخلاقية لا يجوز الهرب منها. أمامنا اليوم اتجاهان، جهد تقوده السعودية مع دول عربية وأوروبية لفتح طريق الدولة الفلسطينية، واتجاه يطيل الصراع وتستفيد منه قوى توسع نفوذها باسم إنقاذ فلسطين. نجاح الأول يحتاج إلى دعم فلسطيني موحد، والزام واشنطن بمسؤوليتها.

لكن البديل الذي جرب طويلا يترك الفلسطيني أمام خسائر تترامح، ويترك رعاته يتفاوضون على مصالحهم الخاصة. استمرار الطريق نفسه قد يجعل القادم أسوأ مما يتوقع أكثرنا تشاؤماً.

إن أم القضايا تستحق نقاشاً لا تحكمه الزمادة، وعملاً بحسب الإمكانيات ويصون البشر. الفلسطيني أحق بأرضه وبحياته معا.

آخر الكلام: في عالم السياسة تحتاج الفرص إلى قيادة تجمع بين الشجاعة والحكمة



بقلم:

د. نبيل الحوسمي

بالنسبة إلى الحرب مع إيران وتم الاتفاق على تزويد الأسواق الأمريكية بوقود الديزل الروسي خفض أسعار تكاليف الطاقة في محاولة من الرئيس ترامب لدعم الجمهوريين قبل الانتخابات النصفية للكونجرس حيث تم الاتفاق على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بـ 300 ألف طن من الديزل الروسي بصورة فورية خلال شهر أكتوبر الحالي و500 ألف طن خلال شهر نوفمبر المقبل مع الاستمرار في استيراد الديزل الروسي حسب متطلبات السوق الأمريكية.

ونعتقد أن موافقة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالطاقة رغم الرغبة الملحة لروسيا الاتحادية لفك الحصار عنها وتخفيف العقوبات عليها فإن هذه الموافقة لم تكن دون ثمن ويبدو أن هناك تقاهمات بين القطيين الكبيرين حول عديد من القضايا الراهنة على المستوى الدولي سوف تكشف عنها الأيام القادمة.

لقد أثبتت الأربع سنوات الماضية أن خيار العقوبات ليس هو الخيار الأمثل لتحقيق الأهداف أو لإجبار الدول على الخضوع وإن التجربة الدولية تشهد على ذلك بعد تجربتها على كوريا الشمالية وإيران والعراق التي لم تؤد أي نتائج فاسمبيل الوحيد إلى حل الخلافات والصراعات هو الجلوس إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار عقلاني يأخذ بعين الاعتبار مصلحة جميع الأطراف دون إملاءات أو تهديدات باستخدام القوة.